



النزاعُ الجزائيُّ الناتج عن البناء بدون رخصة

بين آخر تعديلات القانون وتطبيقه
عملياً ومختلف مواقف
المحكمة العليا

سَيِّ قَرَاتِي يَا سَمِينِ



تشمل دراسة النزاع الجزائري المتعلق
برخصة البناء على أحكام القانون
الجزائري للتعمير المتعلقة بجريمة البناء
بدون رخصة، إضافة إلى مجموعة الأحكام
المتكاملة للقانون الجزائري العام وقانون
الاجراءات الجزائية مدعمة بمختلف تطبيقاتها
من طرف القضاء الجزائري، كما أنها تمتد لتمس
فروع القانون الأخرى المتمثلة في القانون الإداري
والقانون المدني، باعتبار أن النزاع الجزائري لرخصة
البناء متكامل مع كل من النزاعين الإداري والمدني،
الأمر الذي جعل هذا الموضوع يمتاز ببعض
الخصوصيات باعتبار أن جريمة البناء بدون رخصة من
جرائم القانون الخاص، وأن القانون الجزائري للتعمير يختلف
في خطورته وأهدافه عن جرائم القانون العام والجرائم
الأخرى المحدثّة بموجب نصوص خاصّة، مما يستوجب على
كلّ رجل قانون معرفتها والتّعرف على موقف القضاء منها.



السعر: 580 دج



www.editionshouma.com
e-mail: info@editionshouma.com

الفهرس

07	مقدمة.....
	الفصل الأول : ارتكاب جريمة البناء بدون رخصة
13	لنشأة النزاع الجزائي
15	المبحث الأول : الركن الشرعي للجريمة
15	المطلب الأول : خضوع الجريمة لأكثر من نص مجرم ومعاقب.....
22	الفرع الأول : القانون رقم 29-90
24	الفرع الثاني : القانون رقم 15-08
25	المطلب الثاني : النص القانوني الواجب التطبيق
26	الفرع الأول : سريان المادتين 52 و 77 من القانون رقم 29-90.....
27	أولا : ضرورة إجتماع المادتين 52 و 77 لقيام الركن الشرعي.....
29	ثانيا : المادتان 52 و 77 تشكلان الركن على كل الأملاك العقارية
	الفرع الثاني : تنازع القوانين بين كل من المادتين 77 و 52
33	من القانون رقم 29-90 والمادة رقم 79 من القانون رقم 15-08
39	المبحث الثاني : الركن المادي للجريمة
	المطلب الأول : تنفيذ أشغال بناء تخضع لإلزامية
39	الحصول على رخصة البناء
	الفرع الأول : مضمون أشغال البناء طبقا لأحكام
40	المادة 52 من القانون رقم 29-90
41	أولا : تشييد بناية جديدة
43	ثانيا : أشغال البناء المتعلقة بالمباني القائمة
43	أ- تمديد البنائيات
44	ب- تغيير البناء

- 1- تغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه 44
- 2- تغيير البناء الذي يمس الواجهات المطلة على الساحة العمومية 44
- ج- إنجاز جدار صلب 46
- 1- إنجاز جدار صلب للتدعيم 46
- 2- إنجاز جدار صلب للتسييج 48
- الفرع الثاني : مضمون أشغال البناء طبقا لأحكام المادة 79
من القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20\07\2008
- المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها 50
- المطلب الثاني : غياب رخصة البناء 51
- الفرع الأول : حالات غياب رخصة البناء 52
- أولا : غياب رخصة البناء لعدم طلبها 53
- ثانيا : غياب رخصة البناء رغم طلبها 58
- أ- غياب رخصة البناء أثناء مرحلة الدراسة والتحقيق في الطلب 58
- ب- غياب رخصة البناء بعد حلول أجل الرد عن الطلب 59
- 1- غياب رخصة البناء لسكوت الإدارة عن الرد 59
- 2- غياب رخصة البناء رغم منحها من طرف الإدارة 60
- 1-2- غياب الرخصة راجع إلى أحكام رخصة البناء 60
- 1-1-2- إنتهاء أجل البناء المرخص بها في رخصة البناء 60
- 2-1-2- تجاوز الأشغال المرخص بها في رخصة البناء 61
- 2-2- غياب رخصة البناء الناتج عن تصرفات الإدارة 61
- 1-2-2- تجميد قرار منح الرخصة من طرف الإدارة المانحة له 61
- 2-2-2- سحب قرار منح الرخصة 62
- 2-2-3- إلغاء قرار منح الرخصة 62
- 2-3-2- غياب رخصة البناء الناتج عن أحكام القضاء 63

63	2-3-1- الإلغاء القضائي لرخصة البناء
63	2-3-2- وقف تنفيذ رخصة البناء
64	3-غياب رخصة البناء لرفض منحها
66	الفرع الثاني : البناء بدون رخصة جريمة مستمرة
67	أولا : سريان مدة التقادم.....
68	ثانيا : سريان تطبيق النص الجديد.....
	ثالثا : العقاب يشمل كل الأفعال التي وقعت في فترة
68	القيام بأشغال البناء
69.....	المطلب الثالث : تجريم الشروع في البناء بدون رخصة.....
70	الفرع الأول : البدء في التنفيذ
70.....	الفرع الثاني : عدم إتمام البناء لسبب غير اختياري
73	المبحث الثالث : الركن المعنوي للجريمة
73.....	المطلب الأول : البناء بدون رخصة جريمة غير عمدية
74	الفرع الأول : البناء بدون رخصة جريمة مادية
77	الفرع الثاني : قيام جريمة البناء بدون رخصة على أساس الخطأ.....
78.....	المطلب الثاني : البناء بدون رخصة جريمة عمدية
78	الفرع الأول : القصد العام
78	الفرع الثاني : القصد الخاص
81	المبحث الرابع : المسؤولية الجزائية
81.....	المطلب الأول : إسناد المسؤولية الجزائية للجاني
	الفرع الأول : الأشخاص المساءلون طبقا للمادة 77
82	من القانون رقم 90-29
83	أولا : منفذ الأشغال
83.....	أ- تنفيذ الأشغال شخصيا من طرف حائزي حق البناء

85	1-المالك.....
90	2-وكيل المالك.....
91	3-الحائز لأراضي الملكية الخاصة
91	4-حامل شهادة التقييم العقاري المؤقت
92	5-المستأجر المرخص له قانونا.....
92	6-الهيئة أو المصلحة صاحبة حق تخصيص للأموال الوطنية العامة.....
92	7-صاحب حق الإمتياز للأموال الوطنية الخاصة
93	8-الشاغل للأراضي الفلاحية الخصبة جدا أو الخصبة
94	ب- تنفيذ الأشغال من طرف أشخاص مهنيين
94	1-المقاول
94	2- البناء
95	ثانيا : المستفيدون من أشغال البناء
95	أ-المستفيد شخص طبيعي
95	1-مستعمل الأرض
96	2-المستفيد من الأشغال
97	ب- المستفيد شخص معنوي
98	ثالثا : المسؤولون عن تنفيذ الأشغال
99	1-المهندس المعماري
100	2-المسؤولون الآخرون عن تنفيذ أشغال البناء
	الفرع الثاني : الأشخاص المساءلون طبقا للمادة 79
102	من القانون رقم 15-08
103	المطلب الثاني : حالات الإفلات من المسؤولية الجزائية
103	الفرع الأول : إباحة البناء بدون رخصة بإذن من القانون.....
104	الفرع الثاني : إمتناع العقاب لتوفر مانع من موانع المسؤولية

105	الفرع الثالث : تحقيق المطابقة لايعد عذرا قانونيا
	الفصل الثاني : اجراءات النزاع الجزائي لقمع جريمة
107	البناء بدون رخصة
109	المبحث الأول : إجراءات المراقبة والمعانة.....
109.....	المطلب الأول : إختصاصات الأشخاص المؤهلون للمراقبة والمعانة.....
110	الفرع الأول : الأشخاص المؤهلون للمراقبة والمعانة
110.....	أولا : الأشخاص المؤهلون للمراقبة طبقا لقانون الإجراءات الجزائية
111	أ- ضباط الشرطة القضائية
111	1- رؤساء المجالس الشعبية البلدية
111	2- ضباط الدرك الوطني
111	3- محافظو الشرطة
111	4- ضباط الشرطة
111	5- ذوو الرتب في الدرك الوطني ورجال الدرك
111	7- ضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن.....
111.....	8- شرطة العمران وحماية البيئة
111	ب- أعوان الضبط القضائي
112	1- موظفو مصالح الشرطة
112	2- ذوو الرتب في الدرك الوطني
112	3- رجال الدرك
112	4- مستخدموا مصالح الأمن العسكري.....
112	ج- الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الضبط القضائي.....
112	1- رؤساء الأقسام
112	2- المهندسون
112	3- الأعوان الفنيون والتقنيون

113	ثانيا : الأشخاص المؤهلون للمراقبة طبقا لقوانين البناء والتعمير.....
113	أ-رئيس المجلس الشعبي البلدي
113	ب-مفتشو التعمير
114	ج-المستخدمون الذين يمارسون عملهم بمصالح التعمير التابعة للبلدية.....
114	1-رؤساء المهندسون
114	2-المهندسون الرئيسيون
114	3-المهندسون المعماريون والمهندسون في الهندسة المدنية.....
114	4-المهندسين التطبيقيين في البناء
114	5-التقنيين السامين في البناء
114	د- فرق المتابعة والتحقق
114	1- مفتشي التعمير
114	2- المهندسون المعماريون
115	3- المهندسون المدنيون
115	4- مهندسو التطبيق في البناء
115	5- التقنيون السامون في البناء
115	6- المتصرفون الإداريون
		ثالثا : الأشخاص المؤهلون للمراقبة طبقا للقوانين ذات
115	الصلة بالبناء والتعمير
115	أ- القانون رقم 84-12 المتضمن النظام العام للغابات.....
116	1-الضباط المرسمون
116	2-الضباط وضباط الصف
116	ب-القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري.....
116	1- المديرية الفلاحية بالولاية
117	2- رئيس المصلحة المكلفة بالفلاحة

117	3- رؤساء مكاتب المصلحة المكلفة بالفلاحة
117	4- مندوبو دائرة الفلاحة
117	5- المندوبون البلديون للفلاحة
117	6- اللجنة الولائية
117	ج- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي
117	1- رجال الفن المؤهلون
117	2- المفتشون المكلفون بحماية التراث الثقافي
117	3- أعوان الحفظ والتثمين والمراقبة
	د- القانون 04-20 المؤرخ في 25\12\2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار
117	الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.....
118	هـ- لقوانين المتعلقة بالسياحة
118	1- القانون رقم 99-01 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة
118	1.1- مفتشي السياحة المؤدون القسم
119	2.1- أعوان المراقبة الإقتصادية
119	2- القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه.....
119	3- القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.....
119	3-1- مفتشي السياحة المؤدون للقسم
119	3-2- مفتشي التعمير
119	3-3- مفتشي البيئة
	الفرع الثاني : نطاق إختصاصات الأشخاص المؤهلون
120	للمراقبة والمعانة
120	أولا : مضمون الإختصاصات والإطار الزمني لممارستها
120	أ- مضمون الإختصاصات
	1- تلقي الشكاوى والبلاغات وجمع الإستدلالات وإجراء

- التحقيقات الابتدائية 121
- 2- الدخول إلى المنازل والمباني والأفنية والأماكن المسورة 121
- 3- زيارة البنايات والورشات والعقارات الخاضعة للمراقبة 122
- 4- طلب الوثائق القانونية والتقنية للبناء والقيام بالفحص والتحقيقات 122
- 5- غلق الورشات غير القانونية 123
- ب- نطاق ممارسة الإختصاصات من حيث زمان 124
- 1- الفترة الممتدة من الخامسة صباحا إلى الثامنة مساء 124
- 2- في النهار فقط وأثناء أيام العمل وأيام الراحة والعطل 124
- 3- في أي وقت 125
- ثانيا : الضمانات القانونية الممنوحة في إطار ممارسة
- إختصاصات المراقبة والمعينة 126
- أ- الضمانات الممنوحة لحماية الأشخاص الخاضعين للرقابة 126
- 1- القيود الواردة على دخول المنازل 126
- 2- تحديد أوقات ممارسة الأعوان المؤهلون لإختصاصاتهم 126
- 3- إلزام البعض من الأشخاص المؤهلين بإحترام رزنامة
- زيارة معدة مسبقا 127
- 4- تقديم الإذن بالتفتيش أو التكليف المهني للشخص
- الذي يراد إجراء المراقبة في حقه 127
- 5- إشتراط إرفاق فرق المتابعة والتحقيق بالتصريح
- وبالتكليف المهني للقيام بمهامهم 127
- 6- مسك سجلات لمتابعة الأشغال ومعاينة المخالفات 127
- 7- منع الأعوان المؤهلون من دراسة ملفات البناء والتهيئة
- أو الهدم الخاصة بأقاربهم 128
- ب- الضمانات الممنوحة للأشخاص المؤهلين للمراقبة 128

1- حق اللجوء إلى طلب مساعدة القوة العمومية في تنفيذ	
مهمتهم عند الحاجة	128
2- تسخير الدولة والجماعات الإقليمية لجميع الوسائل	129
3- معاقبة كل من يعرقل عمل الأعوان وفقا	
لأحكام قانون العقوبات	129
المطلب الثاني : إثبات المراقبة والمعاينة بموجب محضر	129
الفرع الأول : شروط تحرير محضر المعاينة وإجراءات التصرف فيه	132
أولا : شروط تحرير محضر المعاينة	132
أ- الشروط الشكلية لمحضر المعاينة	132
1- تحرير المحضر من طرف الموظف المختص	133
2- تحرير المحضر طبقا للشكل المحدد قانونا	133
ب- الشروط الموضوعية لمحضر المعاينة	134
1- ذكر العون المؤهل قانونا	135
2- ذكر الوقائع التي تمت معاينتها	135
3- تدوين كل التصريحات التي تم تلقيها	135
4- توقيع العون المعاین	135
5- توقيع مرتكب المخالفة	135
ثانيا : التصرف في محضر المعاينة	136
أ- التصرف في المحاضر طبقا لقانون الإجراءات الجزائية	136
ب- التصرف في المحاضر طبقا لقوانين البناء والتعمير	136
ج- التصرف في المحاضر طبقا للقوانين ذات الصلة بالبناء والتعمير	137
الفرع الثاني : القيمة القانونية لمحضر المعاينة في الإثبات	138
أولا : حجية محضر المعاينة	139
أ- محضر معاينة الجريمة البناء بدون رخصة الإستدلالي	139

	ب- محضر معاينة جريمة البناء بدون رخصة ذي حجية	
140	إلى حين ثبوت عكسه	
145	ثانيا : خضوع محضر المعاينة لقاعدة حرية الإثبات الجزائي	
149	المبحث الثاني : المتابعة الجزائية	
149	المطلب الأول : تحريك الدعوى العمومية	
150	الفرع الأول : تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة	
150	أ-التأكد من إختصاصه	
	ب-التأكد من أن المحاضر تضمنت كافة إجراءات	
150	التحقيق التمهيدي	
150	ج-التصرف في الدعوى العمومية	
151	1- الإستدعاء المباشر	
151	2- الإحالة على التحقيق	
152	3- الحفظ	
152	الفرع الثاني : تحريك الدعوى العمومية من طرف المتضرر	
155	المطلب الثاني : مباشرة الدعوى العمومية وإنقضائها	
	الفرع الأول : خضوع الجريمة للقواعد العامة من حيث	
156	تحريك وإنقضاء الدعوى العمومية	
	الفرع الثاني : الأحكام الخاصة بتقادم الدعوى العمومية	
157	البناء بدون رخصة	
161	المبحث الثالث : الجزاء العقابي	
161	المطلب الأول : الجزاء المقرر لجريمة البناء بدون رخصة	
164	المطلب الثاني : سلطة القاضي في تقدير الجزاء	
165	الفرع الأول : تقدير العقوبة على أساس ظروف التشديد والتخفيف	
165	أولا : ظروف التشديد	

165	أ- ظروف التشديد الخاصة
166	ب- ظروف التشديد العامة
168	ثانيا :ظروف التخفيف
170	الفرع الثاني بتقدير العقوبة على أساس التنفيذ
171	أولا : النطق بالوصف والعقوبة الأشد في حالة التعدد
171	أ- التعدد الصوري
173	ب- التعدد الحقيقي
174	ثانيا : النطق بوقف تنفيذ العقوبة
175	أ- وقف تنفيذ العقوبة
176	ب- تنفيذ العقوبة
179	المبحث الرابع : الجزاءات الادارية والمدنية
179	المطلب الأول : الجزاء الاداري
180	الفرع الأول : هدم البناء الذي تم بدون رخصة
181	أولا : نطاق الاختصاص بالهدم
181	أ- الاختصاص الشخصي
183	ب- الاختصاص الموضوعي
185	ثانيا : اجراءات تنفيذ الهدم
186	أ- مضمون اجراءات تنفيذ الهدم
187	ب- مسؤولية الادارة عن عدم الهدم
		الفرع الثاني : تمتع المؤسسات المقدمة لخدمة عمومية بحق رفض
188	ايصال البناية بمختلف الخدمات
		الفرع الثالث: قيد الجريمة من طرف الوزير المكلف
188	بالتعمير بالبطاقية الوطنية

189	أولا : مضمون البطاقية الوطنية.....
	أ- البطاقية الفرعية للقرارات الادارية الصادرة عن رؤساء
189	المجالس الشعبية وعند الاقتضاء عن الولاية
190	ب- البطاقية الفرعية لقرارات العدالة النهائية
190	ثانيا : كفيات مسك البطاقية الوطنية
192	ثالثا : الفائدة من مسك البطاقية الوطنية.....
193	المطلب الثاني : الجزء المدني
193	الفرع الأول : ترتيب البناء بدون رخصة للمسؤولية المدنية التقصيرية.....
193	أولا : الخطأ.....
193	ثانيا : الضرر
195	ثالثا : العلاقة السببية بين البناء بدون رخصة والضرر
195	الفرع الثاني : آثار المسؤولية المدنية التقصيرية.....
195	أولا : وقف تنفيذ اشغال البناء.....
196	ثانيا : التعويض
196	أ- اختيار طريق طلب التعويض
197	ب- صور التعويض
199	قائمة المراجع
211	الفهرس.....

تشمل دراسة النزاع الجزائري المتعلق
برخصة البناء على أحكام القانون
الجزائري للتعمير المتعلقة بجريمة البناء
بدون رخصة، إضافة إلى مجموعة الأحكام
المتكاملة للقانون الجزائري العام وقانون
الاجراءات الجزائية مدعمة بمختلف تطبيقاتها
من طرف القضاء الجزائري، كما أنها تمتد لتمس
فروع القانون الأخرى المتمثلة في القانون الإداري
والقانون المدني، باعتبار أن النزاع الجزائري لرخصة
البناء متكامل مع كل من النزاعين الإداري والمدني،
الأمر الذي جعل هذا الموضوع يمتاز ببعض
الخصوصيات باعتبار أن جريمة البناء بدون رخصة من
جرائم القانون الخاص، وأن القانون الجزائري للتعمير يختلف
في خطورته وأهدافه عن جرائم القانون العام والجرائم
الأخرى المحدثة بموجب نصوص خاصة، مما يستوجب على
كل رجل قانون معرفتها والتعرف على موقف القضاء منها.



السعر: 580 دج

